

الفصل الخامس عشر

بنوك التعاون المركزية

قدمنا ان بنوك التعاون القروية لا تصل الى الغاية الاقتصادية المثلى الا متى وفّت مواردها المالية المحلية بحاجة أعضائها وكفّتها مؤونة الالتجاء الى سوق المال . على ان وصولها الى تلك الغاية ليس بالأمر الهين لأنه يتوقف على تعود الأهلين الاقتصاد والتوفير ثم على توافر ثقتهم في تلك البنوك وذلك ما لا يتفق لها الا متى طال قيامها بين ظهرانيهم على قواعد الأمانة وانتظام الادارة وحسن التصرف ولذلك فان بنوك القرى في المانيا على قدم عهدها ومثانة دعائمها المالية لم تستغن بعد عن الاقتراض أما في الهند فاتها لم تنزل بعيدة كل البعد عن تلك الغاية المرجوة اذ لم تزد فيها الأمانات وأموال التوفير على ١٨ في المائة من مجموع قيمة مواردها المالية كما سبقت الاشارة فالبنوك القروية اذن لا غنى لها عن طلب المال من غير الأهلين ما دامت في طور طفوليتها وليس أجدر بسد تلك الحاجة الوقتية من بنوك تقوم على مثل مبادئ بنوك القرى وتتوخى مثل أغراضها وتلك هي بنوك التعاون المركزية

على ان اضطرار البنوك القروية للاقتراض لا يرجع دائماً الى قلة أموال الأمانات والتوفير المودعة لديها عن ان تفي بحاجة أعضائها ولكنه كثيراً ما ينتج من قلة الاموال وقت اشتداد الحاجة اليها وتواردها عند الحصاد حيث لا يكتر طلبها

وكما تقتقر البنوك الحديثة النشأة الى الاقتراض كذلك قد تتطلب البنوك القديمة العهد الثابتة الاركان التي بلغت غاية الرخاء توظيف الفائض من أموالها عن حاجة اعضائها و بديهي ان تلك البنوك القروية ان تركت وشأنها طرق كل منها وهو بهزل عن سواء باب البنوك المالية او افراد المالمين ان استطاع الى ذلك سبيلاً هذا للاقتراض وذلك لتوظيف المال مع ان في مقدورها تبادل الخدم اذا علم كل منها بحاجة الآخر وكانت هناك هيئة كفيلة باحداث الصلة بينها جميعاً ولذلك كانت النتيجة الطبيعية لهذه الحال أن تضافرت بنوك القرى على انشاء بنوك التعاون المركزية لايجاد التوازن المالى المطلوب ما بينها

لما شعرت البنوك القروية فى المانيا بحاجتها الى العمل المشترك شرع يكاتب بعضها البعض فيشرح الواحد منها حاجته الى المال فى كتاب دورى يرسله الى البنوك الأخرى وكذلك يعرض الغنى منها ماله الفائض عن الحاجة على سواء فتمتعد القروض فيما بينها بهذه الوسيلة

وقد توصل بعضها الى تلك الغاية بالاعلان فى الجرائد بدلاً عن المراسلة ولا يخفى ما فى الطريقتين من الصعوبة والبعد عن القيام بالغرض المقصود كما ينبغى . ولذلك فكر رايفيزن فى سد هذه الحاجة بانشاء بنك مركزى يضم شتات شركاته فأنشأه بالفعل فى مدينة نيويدي فى سنة ١٨٦٢ ثم أنشأ بنكين آخرين بعد ذلك وأخيراً ضم تلك البنوك الثلاثة معاً فى سنة ١٨٧٤ باسم « البنك الزراعى الالماني العام » وجعله على قاعدة المسؤولية الغير المحدودة فاعترض على ذلك بأن مسؤولية أعضاء البنوك القروية تصير مزدوجة فى هذه الحالة اذ تكون غير محدودة بازاء تلك البنوك وبازاء البنك المركزى الذى يتألف منها جميعاً . ولذلك ما لبث البنك ان انحل وانشئ بدله فى سنة ١٨٧٦ بنك التسليف الزراعى المركزى القائم على طريقة الشركات المساهمة ولم يزل هذا البنك الى الآن البنك المركزى لبنوك رايفيزن القروية التى تفوق ٤٣٠٠ بنك عدداً وقد انشئ بعد ذلك كثير من البنوك المركزية فأصبحت الآن معظم بنوك القرى والكثير من شركات التعاون الأخرى مشتركة فى تلك البنوك

وقد بلغ مجموع ما أنشئ في ألمانيا من البنوك المركزية التابعة لجمعية اتحاد نقابات التعاون الامبراطورية العامة حتى أول يناير سنة ١٩١٢ - ٣٦ بنكاً ينطوى تحتها ١٥٧٤٥ شركة تعاون منها ١٣٣٦٢ بنكاً قروياً (أو ٩٨ في المائة من مجموع تلك البنوك) والباقي من شركات التعاون الزراعية المختلفة

ولبنك التسليف الزراعى المركزى ١٢ فرعاً في المقاطعات أما الأربعة والعشرون بنكاً الأخرى فتابعة للبنك الأهلى البروسى وبذلك تصبح حقائق هذه السلسلة ثلاث الأولى البنوك القروية والثانية البنوك المركزية التى فى المقاطعات ووظيفتها احداث التوازن بين البنوك القروية والثالثة البنكان الرئيسيان فى برلين وهما بنك التسليف الزراعى والبنك الأهلى ومهمتهما تدبير التعادل بين العرض والطلب والحصول على القروض اللازمة للبنوك المركزية فى السوق المالية وتوظيف أموال تلك البنوك فى الوجوه المأمونة العاقبة

وتباح عضوية البنوك المركزية الألمانية لشركات التعاون الداخلة فى نطاق أعمالها وللأفراد الذين ينتخبون لعضوية لجان الادارة ولجان المراقبة فى تلك البنوك ولبعض الأفراد الذين لا يتيسر لهم الانضمام لشركات التعاون القروية ولبعض الجمعيات الخيرية والشركات الزراعية وغرف الزراعة وما شاكلها على ان عدد الأفراد من أعضاء تلك البنوك يكاد لا يذكر كما يتضح من الاحصاء الآتى المبين لعضوية تلك

البنوك فى أول يناير سنة ١٩١٢	عدد
شركات تعاون	١٥٧٤٥
شركات أخرى	٧٥
أفراد	٦٦٢
المجموع	<u>١٦٤٨٢</u>

والبنوك القروية التى تشترك فى عضوية بنك مركزى لها من أعضائها من يمثلها فى الهيئات التى تدير أعمال ذلك البنك المركزى وتختلف قيمة الحصة فى رأس مال البنوك المركزية الألمانية ما بين ٥٠ قرشاً

و ٧٥ جنيهاً (اذ لا حد لها في القانون) وتدفع تلك القيمة بأكملها غالباً عند دخول العضو (البنك القروي أو شركة التعاون) في عضوية البنك المركزي وقد يسوغ دفعها في بعض الأحوال على أقساط معينة تسدد في خلال سنتين . فإذا كان البنك القروي حديث العهد ولا قبل له بسداد ثمن الحصص التي يشترك بقيمتها في الحال ساغ قيد الثمن عليه كسلفة بسعر الفائدة الجارى حتى يسدده متى استطاع وقد بلغ رأس المال المدفوع لبنك رايفيزن المركزي المسمى بنك التسليف الزراعى المركزي ٤٣٠٩٢٥ جنيهاً أما البنوك المركزية الصغرى فبلغ متوسط رأس مال الواحد منها حوالى ٣٨٠٠٠ جنية

ومن البنوك المركزية الألمانية ثلاثة أنشئت على طريقة الشركات المساهمة وهى : بنك التسليف الزراعى المركزي و بنك التعاون الامبراطورى و بنك هيس وما عداها فشكة جميعها كشركات تعاون ذات مسئولية محدودة . وقد عين القانون الحد الأدنى لتلك المسئولية فوق قيمة الحصص بمثل تلك القيمة

على ان تلك القيمة قد حددتها بعض البنوك بما يكاد ينزلها منزلة المسئولية الغير المحدودة فبلغت في بعضها مائة مثل لقيمة الحصص وفي البعض الآخر ثلاثين مثلاً ولكن الكثير منها الآن يميل الى الاكتفاء بجعلها بقدر عشرة أمثال قيمة الحصص والغرض من تحديد قيمة المسئولية بهذه المقادير الكبيرة اعلاء مبلغ ما تستطيع تلك البنوك اقتراضه لأن مبلغ القروض التي تُعطىها يقاس غالباً بحجمامة المسئولية بالنسبة لقيمة الحصص لما في ذلك من داعية الاطمئنان للدائنين كما لا يخفى وقد خفف القانون الألماني من خطر هذه المسئولية على الأعضاء بأن قرر الشروع في اجراءات الافلاس اذا زاد الدين على ربع قيمة مسئولية الأعضاء وبذلك خفض المسئولية الحقيقية الى ربع قيمتها الاسمية

على أن الضمانة التي تؤديها هذه المسئولية بازاء دائنى البنوك المركزية لا ترجع الى قيمتها فقط وانما ترجع على الأخص الى كونها واقعة على بنوك عضويتها تكاد تنحصر في البنوك القروية وهاته البنوك الأخيرة أعضاؤها معظمهم من الملاك

وهناك بيان الأموال التي كانت تحت تصرف الأربعة والثلاثين بنكاً مركزياً في مقاطعات المانيا في سنة ١٩١٠

النسبة المئوية	القيمة المضافة جنيهاً	
٧,٩	١١٣٦٠٧٩	رأس المال المدفوع المكون من الحصص
١,٨	٢٦٤٩٢٤	الأموال الاحتياطية
		ودائع الأعضاء :
		لآجال
		٣٩٩١٤٣٣
		بالحساب الجارى
		٦٥٣٨٢٨٤
٧٢,٨	١٠٥٢٩٧١٧	
٥,٤	٧٨٦٢٩٣	سلف من البنوك الرئيسية
١٢,١	١٧٤٦٠٩٨	» من بنوك أخرى وأفراد الخ
١٠٠,٠	١٤٤٦٣١١١	

ومحل العبرة في هذه الأرقام ان البنوك المركزية الألمانية لم تقتصر من السوق المالية الآنحو ١٢ في المائة من مجموع الأموال التي دخلت عليها في حين ان الأموال التي أودعتها لديها البنوك القروية (وغيرها من شركات التعاون القروية) التابعة اليها بلغت نحو ٧٣ في المائة من ذلك المجموع او بعبارة أخرى ان ما وصلت اليه بنوك القرى في المانيا من الرخاء قد ترتب عليه ان اقتصرت البنوك المركزية في تلك البلاد او كادت على اداء الوظيفة الرئيسية المقصودة بها وهي احداث التوازن المالى بين البنوك القروية وتضاءلت مهمتها في جلب المال لتلك البنوك من المصادر الخارجية ولا يخفى ما في ذلك من الدلالة على بلوغ المنشآت التعاونية المالية في تلك البلاد مبلغاً ذا شأن من النجاح

ويسوغ قبول الودائع في هذه البنوك من غير الأعضاء ولكن لا يجوز اقراضهم وتقبل الودائع لآجال معينة ولكن الأغلب قبولها بالحساب الجارى أما السلف التي تعطيها للبنوك القروية التابعة اليها فهي في الغالب بالحساب الجارى

أيضاً وتختلف طريقة تعيين الحد الأقصى لها باختلاف البنوك المركزية ولكن المعمول بوجه عام على عدد الحصص التي للبنك القروى فى رأس مال البنك المركزى وعلى منزلة أعضاء البنك القروى من الثراء

ولا يسوغ لشركة تعاونية أن تقوم بأعمال مالية مع غير البنك المركزى الذى تنتمى إليه

وقد بلغ ما اقترضته شركات التعاون الألمانية من البنوك المركزية التى تنتمى إليها فى سنة ١٩١١ - ١٤٥٩٨٣٠٠ جنيه بالحساب الجارى و ٥٣٥٥٠٠ لآجال معينة ويتراوح سعر الفائدة عادة عما تقرضه البنوك المركزية الألمانية لشركات التعاون التابعة إليها ما بين أربعة وربع وخمسة فى المائة وسعر الفائدة التى تؤديها لتلك الشركات عن ودائعها ما بين ثلاثة ونصف وأربعة فى المائة وقد بلغ متوسط نفقات إدارة تلك البنوك المركزية ٢ فى الألف من مجموع قيمة أعمالها السنوية

أما الأرباح فيوزع قسم منها على حملة الحصص والغالب انه يتراوح ما بين ثلاثة ونصف وخمسة فى المائة من قيمة الحصص ويضاف جانب عظيم منها الى المال الاحتياطى

وفى الهند ١٨٩ بنكاً مركزياً منها ٢١ بنكاً جميع أعضائها من الأفراد و ٤٢ بنكاً عضويتها قاصرة على شركات التعاون دون سواها و ١٢٦ بنكاً أعضاؤها من شركات التعاون والأفراد معاً والمسئولية فى معظمها قاصرة على قيمة الحصص ولكنها قد حددت فى البعض بما بين أربعة وعشرة أمثال قيمة تلك الحصص فالبنوك التى من الفريق الأول وإن كانت معظم معاملاتها مع شركات التعاون إلا أن تلك الشركات لا شأن لها فى إدارة أعمالها ولما كانت بالضرورة ترمى الى مجرد الربح فهى لا تعد من أوفى البنوك بأغراض شركات التعاون

أما البنوك المركزية التى تقتصر عضويتها على شركات التعاون دون سواها فقد قالت فيها لجنة فحص شؤون التعاون فى الهند انها خير البنوك المركزية من الوجهة

النظرية وأصلحها لتسليف شركات التعاون القروية لأن تناقض المصلحة الطبيعي بين الدائن والمدين لا محل له فيها اذ هي قد وحدت الفريقين كما ان ادارة هذا النوع من البنوك تقتضى أقل ما يمكن من النفقة لأنها في غير حاجة لاستخدام العدد الكبير من الموظفين المنوطين يبحث حالة الشركات القروية لتعيين مقدار السلف التي تعطى اليها وهي في غير حاجة للربح اذ الربح في كل حال عائد على نفس الهيئات التي استمد منها وهي الشركات القروية . على انه يصعب من الجهة الأخرى ان يوجد في الوقت الحاضر من بين أعضاء الشركات القروية أشخاص يمثلونها في ادارة البنك المركزي ممن تتوافر فيهم الكفاءة لادارة مثل هذه البنوك . ولما كانت عضوية هذه البنوك مقتصرة على شركات التعاون فهي قلّ ان تفلح في حمل أهل الطبقة الوسطى على الاهتمام بأمرها أو الاقبال على ايداع مالهم فيها كما لو أبيحت عضويتها لهم ونظراً لهذه الصعوبات فقد كان نجاح تلك البنوك الى الآن ضعيف الشأن ولذلك لا يحسن التشدد في انشائها دون سواها وان كانت هي التي قامت على القواعد المثلى للبنوك المركزية^(١)

أما الفريق الثالث من البنوك المركزية وهو المختلط العضوية فقد قالت فيه تلك اللجنة بعينها انه اذا اتخذت التدابير التي تكفل استثثار شركات التعاون بالأغلبية في ادارة تلك البنوك ووضع نصاب معتدل للربح الذي يوزع على حملة الحصص فانها تصبح كثيرة الملائمة لحاجات شركات التعاون وان كانت نفقات ادارتها تربي على نفقات البنوك التي من الفريق الثاني المتقدم ذكرها

وأخص وظائف البنوك المركزية في الهند في الوقت الحاضر جلب المال للبنوك القروية لا احداث التوازن المالى بينها فان الأموال التي تقترضها شركات التعاون في تلك البلاد من البنوك المركزية قد بلغت ٥٣ في المائة من مجموع الأموال المقرضة في حين انها لم تزد على ٨ في المائة في المانيا وذلك لما لا يخفى من حداثة عهد بنوك

القرى فى الهند وشدة افتقارها للمال المقترض لقلة ما يدخل عليها من الأمانات المحلية والبنوك المركزية من أنفع المنشآت التعاونية إذا كانت مركزية بمعنى الكلمة أى إذا كان البنك منها بمثابة المحور لدائرة تتناول عدداً يذكر من البنوك القروية الموجودة فعلاً ولا يخفى أن من تلك البنوك القروية ما قد يبلغ غاية الرخاء ومنها ما هو قائم فى منطقة خصبة التربة وفيرة الخيرات كثرت فيها وسائل الاتصال وتوافرت فيها الأسواق ومنها ما انشئ فى جهة تختلف المحاصيل الرئيسية فيها ومواسم الزرع والحصاد عما فى غيرها وقس على هذه الفوارق كثيراً سواها فلذلك كان من المحقق فى مثل هذه الأحوال أن يودى البنك المركزى وظيفة حقيقية تـمس الحاجة إليها وهى أحداث التوازن العام بين تلك البنوك القروية ومدد الواحد منها بالمال الفائض عن حاجة الآخر وطرق باب السوق المالية عند الاقتضاء جلب المال اللازم لتلك البنوك والبنك المركزى فى هذه الحال خادم البنوك القروية لا سيدها وهو قائم بأغراضها واقع تحت رقابتها

أما إذا قام البنك المركزى لينشئ البنوك القروية التى لم تدع الحاجة إليها ولا تطلبها أحد فقد انعكست الآلية وأصبح البنك المركزى سيد البنوك القروية المسيطر عليها فلا يرمى إلا إلى مصلحته الخاصة وهو بإنشاء تلك البنوك القروية ليوظف لديها أمواله قد عمل على تقيض مبادئ التعاون الحقيقية التى تقضى بأن لا تقوم شركات التعاون على المعونة الأجنبية عنها بل إن تنشأ نشأة اختيارية أساسها الاعتماد على النفس ولما كانت مسئولية أعضاء البنوك القروية عن تصرفاتهم واقعة عليهم دون سواهم فيجب عقلاً وعدلاً بازاء ذلك أن يكونوا أحراراً فى تلك التصرفات وأن لا توكل إدارة أعمال شركاتهم لسواهم والآن فقد أصبحت تلك الشركات صورة مشوهة للتعاون الحقيقى^(١)

والبنك المركزى ككل دائن حق التفتيش على حسابات البنك القروى المدين وتحرى حالته ولكنه إنما يعمل ذلك صيانة لمصلحته الخاصة

(١) التعاون فى الزراعة لولف صحيفة ٢٦٥

Co-operation in Agriculture by H. Wolff, P. 265

والخلاصة ان البنوك المركزية انما تدعو الحاجة اليها غالباً بعد نشأة عدد يذكر من البنوك القروية لكي تحدث الصلة بين تلك البنوك وتزيل الفوارق الفردية المالية من بينها وتوجد التوازن بين العرض والطلب فيما بينها وتكون واسطة اتصال بينها وبين السوق المالية عند الاقتضاء

أما في أوائل نشأة البنوك القروية فالراجح انها تضطر لسد حاجتها من المال في بادئ الأمر بالالتجاء الى بعض الأفراد ممن دبت في نفوسهم روح الغيرة على ترقية شؤون الزراعة والزراع فيمدونها بالمال اللازم بطريق الاقراض لا الهبة أو يضمنونها في الحصول على ذلك المال وقد اضطر لسلك هذا السبيل جميع زعماء التعاون كرايفيزن وشولز ولوتساتي عند الشروع في انشاء بنوكهم

وغاية ما في الأمر من البأس ان البنك القروي قد يصبح في هذه الحالة تحت رقابة ذلك الدائن أو الضامن الى ان يفي بالدين ولكن تلك الرقابة ان اقتصرت على حد الضوابط التي تكفل سلامة المال المقرض فانها لا تؤذى البنك القروي اللهم إلا اذا طال أمدها فانها قد تبعث الأعضاء على التراخي اعتماداً على يقظة ذلك الدائن وهذا تقيض المقصود بالتعاون من انماء عاطفة الاعتماد على النفس

وبنوك التعاون المركزية على نفعها العظيم يجب ان لا تنشأ إلا بمزيد الحيلة والحذر لما يستلزمه نجاحها من دقة النظر وحسن الادارة وواسع الخبرة بالشؤون المالية